التفسير النحوي بأسلوب التعليل في كتاب: حواشي كتاب سيبويه

Grammatical Interpretation by the Method of Justification in the Book: Footnotes to Sibawayh's Book

أ.م. د. **باسم خيري خضير**: قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق.

أ. **زينب عبيد بعيد زغيرون**: قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق.

Prof. Dr. Basim Khairy Khudhair: University of Al – Muthanna, Faculty of Education for Human Sciences, Department of Arabic Language, Iraq.

Ms. Zainab Obaid Baeed Zghairon: University of Al – Muthanna, Faculty of Education for Human Sciences, Department of Arabic Language, Iraq.

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v4i10.1263

الملخص:

اشتملت الدراسة على توطئة عن مفهوم العلة في اللغة والاصطلاح، ومقدمة، وقد أستعمل مفسرو كلام سيبويه عللا، ومنها: علة الاستثقال بعدم تنوين الفعل لثقله، وعلة النظير بأنَّ (أينَ) إذا ألغيت كانت نظيرة (هل) في أنَّ ليست من كلام في شيء وعلة العوض نحو: النون عوض (لما) منعت منه الحركة والتنوين في الجمع، وعلة أولى: أجازه النصب في الاستفهام لأنَّهم يستعملون الفعل في ذلك، وحروف الاستفهام بالفعل أولى، وعلة الجواز نحو: ما لم يكن حرف إعراب جاز دخول الهاء عليه، وعلة الاختصار نحو: حذف الهاء طلحة، وعلة التخفيف نحو: حذف التنوين من اسم (لا) إذا أضيف للتخفيف، وعلة الاستغناء نحو: الاستغناء عن الفعل اطَّرد بالفعل ذهب نحو قولهم (طردته فذهب)، علة التشبيه وعلة الفرق وعلة الوجوب، وتبعها الخاتمة وفيها أبرز نتائج البحث. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: 1. إنَّ اصحاب الحواشي في التعليل ساروا في بعض مسائل على نهج سيبويه ونهج الخليل، ولم يختلفوا عنه بشيء في تعليلاته. 2. إنَّ التعليل سمة ظاهرة في كتب النحو، وإنَّ العلة تنقسم إلى مجموعة من العلل. 3. درسنا إحدى عشر علة؛ فالعلة هي الحكم الذي يبنى عليه النحو، والعلل التي اعتمدوا عليها النحاة في كتبهم كانت مصدرها سيبويه لم يضيفوا عليها شيئا إلا القليل. 4. كان السبب في المسائل الخلافية بين النحاة، العلة النحوية.

الكلمات المفتاحية: العلة، التعليل، التفسير، الإيضاح.

Abstract:

This study includes an introduction to the concept of cause in language and terminology, and an introduction. The interpreters of Sibawayh's speech used causes, including: the cause of heaviness due to the lack of tanween in the verb due to its heaviness, and the cause of the counterpart that (where) if it is omitted is similar to (hal) in that it is not from speech in anything, and the cause of compensation such as: the nun is a substitute for (lamma) from which the movement and tanween in the plural are prevented, and the first cause: he allowed the accusative in the interrogation because they use the verb in that, and the interrogative letters with the verb are more appropriate, and the cause of permissibility such as: unless it was A letter of inflection that the ha' can be entered upon, and the cause of abbreviation such as: deleting the ha' in Talkha,

and the cause of Lightening such as: deleting the tanween from the name (not) if it is added for lightening, and the cause of sufficiency such as: sufficiency from the verb atradah with the verb dhahab such as their saying I dismissed so he went), the cause of simile and the cause of difference and the cause of obligation. Followed by the conclusion, which includes the most important research results. The study reached a set of distinguished results: Complexity is a visible feature in grammar books, and the cause is divided into a group of causes. We have studied eleven causes; The reason is the ruling on which the grammar is built. Keywords: reason, explanation, interpretation, illustration.

المقدمة:

يُعد التحليل النحوي سِمَةً من سِمَات الفكر ونتاج النحوي عند سيبويه وأستاذه الخليل؛ هو الإبانة أو التفسير أو التعليم وإظهار الحكم النحوي في مسائل التعليل، فالنحاة العرب في اغلب العلل كانوا يعتمدون على نهج سيبويه، فكان سيبويه غايته وهمه في مسائل النحوية تفسير الأحكام والمسائل[1]، فالتعليل ظاهرة من ظواهر النحوية التي شغل النحويين قديماً وحديثاً بين مؤيّدٍ لها ومعارضٍ، ويعتبرونه توضيحاً وتعليلاً للمسائل النحوية؛ أي: بيان الرأي في مسألة النحوية[2]، وقد تضمن البحث بعضاً من المسائل النحوية التي علل فيها أصحاب كتاب الحواشي على كتاب سيبويه، ومنهم من اتفق معه ومنهم من اختلف، وقد تضمن البحث تعريف العلة لغةً واصطلاحاً، وهذا يمثل المحور الأوّل، أمَّا الثاني فتناولت فيه مجموعة من العلل التي بلغت أحدى عشر علة، فهذا المحور يمثل الجانب التطبيقي بإيراد قول سيبويه، ثم إيراد كلام أصحاب الحواشي وما ذكروه من العلل، والمنهج المتبع في هذا البحث هو منهج وصفي تحليلي نحو التعليل بعلة الاستثقال بأنَّ الأفعال أثقل من الأسماء.

إنَّ المشكلة الاساسية التي ركز عليها البحث منها الكشف عن مفهوم العلة وأنواع العلل في ضوء كلام سيبويه وكلام أصحاب الحواشي، فسيبويه لم يشر في النص النحوي إلى علل بصريح العبارة.

---

[1] [1]السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1989): الاقتراح، ط1، حققه: د. محمود فجال، دمشق: دار القلم: ص98-99.

[2] الزجاج، أبي القاسم (1979): الإيضاح في علل النحو، ط3، المحقق: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ص65.

ويهدف البحث إلى توضيح أو بيان وجهة النَّظر الصحيحة في قبول التعليل في فكر النحو العربي، وأهمية التفسير النحوي والعلة النحوية، فلا بد من الشخص الذي يريد تفسير النحو العربي أن يكون ملماً بالعلل النحوية، فكان التعليل حلقة وصل بين القديم والحديث وتوظيفه في مجالات النحو كافة، فنشأته مُنْذُ نشأة النحو، فالتعليل من أهم الصفات التي اختص بها النحو العربي دون غيره، فالمواضع والمسائل النحوية تبنى على التعليل.

توطئة حول التفسير بالتعليل:

العلة في اللغة: هي السبب[1]، علل جاءت في لسان العرب: العل والعلل أي الشربة الثانية، وعلة يعله إذا سقاه السقية الثانية[2]، يرى ابن فارس أنَّ العلة هي المرض وصاحبها معتل فهو عليل[3]، وتعتبر العلة: من الأسباب الخفية في الجملة وهي غامضة وقادحة في صحة الحديث، والعلل اصطلاحا: هي العلل التي تظهر حكمة العرب عن طريق كشف أغراضهم نحو: نجحَ الولدُ، جاء الولدُ مرتفعا؛ لأنَّه فاعل أو لأنَّه مسند إليه وتسمى علة نحوية في المثال، وهي الحكم الذي يعطي عن الكلمة في بنائها أو إعرابها، فسبب رفع الفعل المضارع (يلعبون) تجرده من الناصب والجازم ويرفع بثبوت النون لأنَّه من الأفعال الخمسة[4]، فعلل النحو هي علل مستنبطة أوضاعاً ومقياس وما يثبت الحكم بها([5]) وقد استعمل مفسرو كلام سيبويه عللا نحوية كثيرة في سياق تفسيرهم وشرحهم لكلام سيبويه، منها:

أولاً: علة الاستثقال

ذهب سيبويه إلى أنَّه (ليس في الأفعال المضارعة جر كما إنَّه ليس في الأسماء جزم؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال)([6])، ولا يحسن في الأفعال المضارعة الجر لأنَّ الجر فقط مختص في الأسماء، وفسر الأخفش ذلك بقوله: (لا يصحُّ

---

[1] ـ بباتي، عزيزة فوال (1413هـ ـ 1992م(: معجم المفصل في النحو، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية: ج2، ص678.

[2] . ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين الأنصاري محمد بن مكرم بن علي (1414هـ): لسان العرب، ط3، التحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، بيروت: دار صادر، ج4، ص3079.

[3] . ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (1979:(مقاييس اللغة، ط1، التحقيق: عبدالسلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، ج4، ص13.

[4] بباتي، عزيزة فوال (1992): معجم المفصل في النحو، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية: ج 2، ص683.

[5] الزجاج، أبي القاسم (1979): الإيضاح في علل النحو، ط3، المحقق: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس: ص64.

[6] سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988): كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج1، ص40.

في الأفعال معنى إضافةٍ بحرف جرٍ ولا غيره ولا يكون فيها تنوينٌ لثقلها فإذا قلت:)هذا يومُ تذهبُ) فإنَّما أردت (هذا يومُ ذهابِكَ)([1])، فإنَّ إعراب الأسماء من هذه الأربعة الرفع والنصب والجر، ولا يدخل الاسم الجزم، وإنَّما لم تجزم الأسماء لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها فلو جزمت لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين؛ لأنَّ التنوين تابع للحركة ولو زالا اختلت الكلمة بذهاب شيئين أحدهما الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها والآخر التنوين الذي هو دليل كونه منصرفاً([2])، ويختص الاسم بالجر والفعل بالجزم فلا ينجر فعل ولا ينجزم الاسم وعلة ذلك أنَّ الجر يدخل الأسماء من طريقين: (حروف الجر والإضافة) وكلاهما يمتنع منه الفعل، أمَّا حروف الجر فإنَّها تدخل في الأصل معدية للفعل الذي يقصر عن التعدي بنفسه إلى المفعول، والأفعال لا تكون مفعولة، فبطل دخول حرف الجر عليها ولا يضاف إليها؛ لأنَّ المضاف إليه إمَّا أن يعرف تعريفاً محضاً وأمَّا أن يخصص فيقرب من المعرفة، والأفعال لا تعرف ولا تخصص، وامتنعت الاسماء من أن تنجزم فلأنَّ الجزم يكون بحروف موضوعة لمعانٍ تصح في الأفعال ولا تصح في الأسماء كالشرط والأمر والنهي، فلما امتنعت حروف الجزم من الدخول على الأسماء إذ كانت لا تصح معانيها فيها امتنع انجزامها؛ لأنَّ الجزم تأثير ولا يكون تأثير من غير مؤثر([3])، فيعلل سيبويه إعراب المضارع وتسميته باسمه بأنَّه يضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه فإنَّك تقول: (إنَّ عبدالله ليفعل)، كما تقول: (إنَّ عبدالله لفاعل) فيما تريد من المعنى، وأيضاً فإنَّك تلحق به لام الابتداء، كما ألحقتها باسم الفاعل في نفس العبارتين المذكورتين، وهي لا تدخل إلا على الأسماء ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية([4])، فالأفعال المضارعة هي الأفعال المستقبلية التي تبتدأ بأحد الزوائد الأربعة في كلمة (أنيت) والمضارعة المشابهة وسميت بمضارعة؛ لأنَّها ضارعت الأسماء التي اشبهتها ولذلك أعربها ولا يدخلها الجر؛ لأنَّ كل فعل سوى المضارع عند سيبويه مبني غير معرب، فالجر إعراب وكانت الأفعال سوى المضارعة مبنية غير متحققة للإعراب، وامتنع الخفض؛ لأنَّ المجرور إليه واقع موقع التنوين لأنَّه زيادة في الاسم يقع آخراً، والأفعال لا يضاف إليها فامتنعت من الخفض، فالخفض لا يكون إلا

[1] ـ العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج1، ص46.

[2] ـ ابن يعيش، العلامة موفق الدين يعيش بن علي (2001): شرح المفصل، ط1، المحقق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية: ج 1، ص73.

[3] ـ ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد (:1972 المرتجل (في شرح الجمل(، ط1، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق: دار الفضيلة، ج 1، ص52.

[4] ـ شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام ضيف: المدارس النحوية، الطبعة السابعة، القاهرة: دار المعارف: ص83.

بالإضافة والإضافة إلى الأفعال المستحيلة([1])، نلحظ مما تقدم لا يفضل في الأفعال المضارعة الجر؛ لأنَّ الجر فقط مختص في الأسماء وكذلك لا يفضل الجزم في الأسماء؛ لأنَّ الجزم فقط للفعل المضارع ويحدث عن طريق أدوات الجزم، فوظيفة الجر داخلة على الاسم المضاف وفيه تنوين والتنوين لا يدخل على الأفعال، بمعنى لا يحسن في الأفعال الإضافة بكل مواضيعها، فالأخفش يرى أنَّ الفعل لا تدخله حروف الجر؛ لأنَّ الأفعال لا تضاف والجر لا يحصل إلا بالإضافة.

ذهب سيبويه بقوله: (أعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون وإنَّما هي من الأسماء)([2]، حيث إنَّ الافعال تكون في اللفظ أثقل من الأسماء في الكلام فسر الاخفش ذلك بقوله: (لم تلحقها الزيادة لثقلها ولحقها الجزم وهو نقصان لتخفَّ)([3]، فالفعل أثقل من الاسم لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد، فالاسم أكثر من الفعل بدليل أنَّ تركيب الاسم يكون من الفعل ومن غير الفعل والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة والنكرة([4]، فالفعل أثقل من الاسم؛ لأنَّ الاسم أكثر دوراناً في الكلام من الفعل بدليل أن الاسم قد يستغنى عن الفعل في الكلام فنقول: (الله ربنا) و(خالد غلامنا) يستغني الفعل عن الاسم، وإذ كثر اللفظ في الكلام كان ذلك دالا على خفته؛ لأنَّ الناس يستحبون الخفيف، ومن دلالة أنَّ الفعل أثقل أنَّه يدخله الحذف والسكون وقد يحذف أوله وأوسطه وآخره نحو: (يعد وقم واشترِ)([5]، وخفة الاسم في أنَّ الاسم إذا ذكر فقد دلَّ على مسمى تحته نحو: رجل وفرس، ولا يطول فكر السامع فيه، والفعل إذا ذكر لم يكن (بدَّ) من الفكر في فاعله لأنَّه؛ لا ينفك منه، ويستحيل وجوده من غير فاعل، فقالوا: ولذلك صارت النكرات من الأسماء أخف من المعارف؛ لأنَّه إذا ذكر الاسم المعروف فلا بدَ من الفكر في تحصيله دون سائر من يشركه فيه ألا ترى أنَّك إذا قلت: جاءني رجل، فليس للسامع فكر في

[1]. الزجاج، ابي القاسم (1979): الإيضاح في علل النحو، ط3، المحقق: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس: ج1، ص107.

[2] . سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988): كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج1، ص.40

[3]. العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج1، ص82.

[4] . السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ((1983: الأشباه والنظائر، ط1، المحقق: عبد الإله نبهان، بيروت: دار الكتب العلمية: ج1، ص282 .283.

[5] السامرائي، فاضل صالح:(2000) معاني النحو، ط1، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ج 3، ص281.

تحصيله؛ لأنَّه واحد من جنس، إذا قلت: جاءني محمد، ذكرت واحداً معروفاً فسبيله أن يحصله([1]) فالثقل على الأفعال لا الأسماء فالاسم ينشطر إلى شطرين (نكرة ومعرفة) فالنكرة أصل في الاسم ثم يدخل ما يصرفها والمعرفة فرع فالنكرة تكون أخف؛ ذلك لحقتها التنوين وهي الأمكن من المعرفة، أما الأفعال فأثقل من الأسماء لضربين أحدهما أنَّ الاسم أكثر من الفعل استعمالاً على ألسنة العرب في كلامهم؛ لأنَّ كل فعل لا بدَ من فاعل والفاعل يدل على الاسم ويمكن الاستغناء عن فاعل (الاسم) عن الفعل، وإذا كثر استعماله خفَ لكثرة تداوله، أما الآخر فالفعل أثقل حيث يقتضي فاعلاً ومفعولا به فأصبح كالحقلة الواحدة لا يمكن الاستغناء عنهما، والاسم لا يقتضي ذلك فهو مفرد فيكون أخف من الفعل (مركب)([2]). نستنتج مما تقدم ومن خلال الكلام أعلاه على أنَّ الأفعال أثقل في اللفظ من الأسماء؛ لأنَّ الاستعمال في الكلام يكون للأسماء في ألسنة العرب، أي جعل التنوين للأسماء؛ لأنَّها أحق من الأفعال وعدم اقتران الفعل بالتنوين لثقل الفعل.

ثانياً: علة النظير

ذهب سيبويه بقوله: (أيْنَ تُرَى عبدالله قائماً . هل تُرَى زيداً ذاهباً) لأنَّ (هل وأين) كأنَّك لم تذكرهما؛ لأنَّ ما بعدهما ابتداء)([3])، وفسر القاضي إسماعيل بن إسحاق ذلك بقوله: (بأنَّ (أيْنِ) إذا أُلغيت كانت نظيرة (هل) في أن ليست من الكلام في شيء([4])، يعني أنَّك إذا جعلت (أين) خبراً لقولك: (أين زيد وفي الدار زيد) ثم جئت بالظن بعد (أين) جاز الإعمال والإلغاء فتصبح بمنزلة قولك: (قائماً ظننت زيداً وقائم ظننت زيد) ويجوز أن تقول: (أين ترى زيد قائما) على أنَّك تجعلها خبر زيد وتلغي (ترى) وتنصب قائماً على الحال ([5])، التقدير: أترى زيداً ذاهباً وأتظن عمراً منطلقاً، فإن قلت: (أين) وأنت تريد تجعلها بمنزلة (فيها) إذا استغنى بها الابتداء أي وقعت خبراً، قلت: أين ترى زيدُ؟، وأين ترى زيداً؟ ([6])، فالشيء الذي لأجله امتنع الإلغاء مع الخلو عن أداة الاستفهام

---

[1] الزجاج، أبي القاسم ((1979: الإيضاح في علل النحو، ط3، المحقق: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس: ج1، ص100.

[2] ـ ابن يعيش، العلامة موفق الدين يعيش بن علي (2001): شرح المفصل، ط1، المحقق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية: ج 1، ص57.

[3] سيبويه، ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)1988): كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج1، ص124.

[4] العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج1، ص246.

[5] ـ السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان (2008): شرح كتاب سيبويه، ط1، التحقيق: احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية: ج1، ص456.

[6] حمودي، هادي حسن (2012): أساليب التعبير عند الخليل، بيروت: دار الكتب العلمية: ج1، ص91.

موجود في تقدم تلك الأداة؛ لأنَّك ابتدأت كلامك بالأخبار بالعلم أو الظن فهذه الأداة له ومن حيز الفعل وجعلت هذه الأدوات ليس بداخله على الفعل تقديراً([1])، وعندما نجعل (قائماً) مفعولا به ثانيا وجب النصب وتكون (أينَ) ظرفاً ملغى في صلة قائم، أمَّا إذا جعلتها خبراً مقدما نحو: أين زيدُ، حيث جعلتها بمعنى (فيها) أي (في الدار زيدُ) وبعد ذلك جيء بـ(ظن) بعد (أين) جاز الإعمال والإلغاء، فتصبح بمنزلة قولنا: قائماً ظننتُ زيداً، وقائمُ ظننتُ زيدُ، جواز أن تقول (أين ترى زيدُ قائماً) كونك جعلت (أين) خبراً (زيدُ) وتلغى (ترى) وتنصب (قائماً) حالاً([2])، وإن كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولاً لهذه الأفعال نحو: أين تظن زيداً قائماً، فإن جعلته معمولا لقائم جاز أمران الأول: الإعمال لبنائك الكلام على الظن والإلغاء إذا لم يتبين الكلام على الظن فتقول: زيد قائم، وإن جعلت أين معموله (لتظن) لم يجز إلا الإعمال([3]).

ثالثاً: علة العوض

ذهب سيبويه بقوله: (أنَّه تكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر وذلك قولك: (هما الرجلانِ . رأيت الرجلينِ . مررت بالرجلينِ)([4]) فالنون عند سيبويه عوض لما منعت منه الحركة والتنوين في الجمع والتنوين فمثلاً كلمة (المدرس) إذا حذف منه التنوين بقية الحركة فتصبح النون في (المدرسينِ) عوضا عن الحركة التي كانت في المفرد، وفسر أبو إسحاق الزجاج ذلك بقوله: (النون عوض من الحركة فقط وهي دليل التمكن كما إنَّ الحركة دليل التمكن)، فالنون في المثنى والجمع ليس عوضاً عن التنوين في الاسم المفرد، وليس عوضاً عن الحركة بل لحقت لرفع توهم الإضافة في نحو (جاءني خليلان موسى وعيسى)، فلو لم يأت بالنون لكان موسى وعيسى مضافا ومضافا إليه وهذا ينتفي معه المعنى المراد([5])، وقال ابن الناظم زيادة النون في المثنى عوضاً من دخول التنوين، فالنون لحقت المثنى عوضاً مما سبقه

[1] الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (2007): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط1، د. محمد إبراهيم البنا، بيروت: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي: ج 2، ص472.

[2] السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان (2008): شرح كتاب سيبويه، ط1، التحقيق: احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1 ص456؛ السامرائي، فاضل صالح (2000): معاني النحو، ط1، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ج 2، ص29.

[3] السامرائي، فاضل صالح (2000): معاني النحو، ط1، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ج 2، ص34.

[4] سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1988): كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج1، ص43.

[5] العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج1، ص64.

من الإعراب بالحركات وكسرت على الأصل في التقاء الساكنين([1])، وهذه النون تكون عوضاً عن حركة الإعراب والتنوين لامتناعهما في التثنية([2])، وهذه النون زيدت عوضاً عن التنوين المفرد، فالحركة عوضاً منها الحرف، وذكر أبو علي الفارسي أنَّهم إنَّما جوزوا ذلك؛ لأنَّ الإقلاب معنى لا لفظ إعراب فلما لم يوجد في الحقيقة اللفظ إعراب جاز أن تعوض منه النون وصار الانقلاب أي انقلاب الألف ياء في الجر والنصب نحو: (ضربتُ الزيدين ـ مررتُ بالزيدين) دليلاً على التمكن في استحقاق الإعراب([3])، وقال ابن الخباز إنَّما جيء بها في الكلام للإيجاز والاقتصار؛ لأنَّ قولك: (زيدان) يغني عن زيد وزيد([4])، ولحقت نون المثنى والجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين ولم تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً([5])، نستنتج مما تقدم أن التحليل عند سيبويه لجزء من الحروف أو الكلمات لصيغة معينة أو عبارة معينة التي يعتقد أنَّها تحذف منها جزءا من أجزائها فيعوض وتقوم على تقدير أصل، أي مفترض حذف وعوض عنه، كما جاء في امثال السابق إلحاق النون بالمثنى.

ذهب سيبويه بقوله: (أنَّه جعلها (لات) بمنزلة (ليس) فلا يجاوز بها هذا الموضع رفعت أو نصبت ولا تمكَّنُ في الكلام كتمكَّن (ليس) وإنَّما هي مع الحينِ)[6] فـ (لات) عند سيبويه تعمل عمل (ليس).

وفسر ابن درستويه ذلك بقوله: (أنَّهم زادوا التاء على (لا) كأنَّهم جعلوها عوضا في اللفظ من الاسم المضمر)([7])، وقال الزمخشري: (لا) التي يتبعونها بالتاء وهي المشبهة بفعل (ليس) بعينها

---

[1] أبن ناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (:2000) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط1، المحقق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية: ص42.

[2] ابن كمال، شمس الدين بن أحمد بن سليمان (2002): أسرار النحو، ط2، بيروت: دار الفكر: ص11.

[3] ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (:2000) سر صناعة الإعراب، ط1، التحقيق: حسن الهنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية: ج2، ص342.

[4] ابن الخباز، أحمد بن الحسين :(2007) توجيه اللمع، ط2، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة: ص80.

[5] ابن الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (1997): حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط1، التحقيق: طه عبد الرؤف سعد، بيروت: دار الكتب العلمية: ج1، ص135.

[6] سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ((1988: كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج 1، ص74.

[7] العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج1، ص136.

ولكنَّهم أبو إلا أن يكون المنصوب بها حيناً في قوله تعالى: (لاتَ حينَ مناصِ)([1]) أو أنَّها زيدت عليها التاء لتخصيصها عنها بأحكام فهي أكثر ما تستعمل في نفي الزمن([2])، فحرف النفي (لات) ظرفية تعمل عمل ليس بشرطين أن يكون معموليها يدل على ألفاظ الزمان وأن يحذف أحد معموليها وغالباً اسمها ويقدر من نفس لفظ وخبرها يكون محلى بـ(ال) أو تكون (لات) من (لا) النافية فزادت عليها تاء التأنيث مفتوحة نحو قوله تعالى: (وَلاتَ حِينَ مَناصٍ)[ص، 3] على رأي الجمهور، وقد تكسر التاء فيها سبب التقاء الساكنين وهذا وجه، أما الوجه الثاني أنَّ اصلها (ليس) فقلبت الياء ألفا فأصبحت (لاس) لأنَّها متحركة وقبلها مفتوح ثم أبدل حرف السين بالتاء فأصبحت (لات) على رأي سيبويه واسمها يكون ضميرا مستترا([3]). نستنتج مما تقدم أنَّ (لات) من مشبهات بليس وتعمل عملها من حيث تأثيرها المعنوي والإعرابي لكن تعمل بشرط كون معموليها من ألفاظ الزمان.

رابعاً: علة أولى

ذهب سيبويه بقوله: (أمَّا الاستفهام فإنَّهم أجازوا فيه النصب لأنَّهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيراً يقولون (ما كنت؟) (كيف تكون) إذا أرادوا معنى (مع)([4])، وفسر أبن طلحة ذلك بقوله: (إنَّما أجازوا ذلك في (كيف . ما) على قبحهُ من طريق أن الفعل يقع بعدهما كثيراً ألا ترى أنَّهما من حروف الاستفهام بالفعل أولى)([5]) جازوا فيه النصب في استفهام (كيف، ما) لإضمار الفعل (كنت وتكون) والتقدير فيه نحو (كيف تكون أنت وعبدالله . ما كنت أنت وعبدالله) كون حرف الواو بمعنى (مع) أي تقوم مقامها؛ لأنَّها خفيفة باللفظ، أي الضمير المنفصل اسم كان واسم الاستفهام خبر مقدم للفعل الناقص وعندما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير، فبعض العرب

---

[1] ابن يعيش، العلامة موفق الدين يعيش بن علي (2001): شرح المفصل، ط1، المحقق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية: ج2، ص122.

[2] ينظر: السامرائي، فاضل صالح:(2000) معاني النحو، ط1، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ج1، ص260.

[3] بباتي، عزيزة فوال (1992): معجم المفصل في النحو، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج2، ص846 . وينظر: ابن هشام، الأنصاري جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (:2008 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط1، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ج 1، ص281.

[4] سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ((1988: كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج1، ص262.

[5] العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج2، ص428.

ينصبونه على التأويل([1])، وقال جار الله: (سبب إبراز الضمير (أنت) ليس هذا على إضمار الفعل بل على توهم لذا لا فرق بين أن تقول: (كيف أنت تكون) وبين أن تقول: (كيف تكون)([2]) بعد (ما) الاستفهام أو (كيف) نصب الاسم على المعية بفعل كون مضمر وجوباً بعض العرب فقالوا: ما أنت وزيداً([3])، وعلل سيبويه إضمار الفعل في: (ما أنت وزيداً وكيف أنت وقصعة) بأن العرب يستعملون الفعل مع الاستفهام كثيراً فيقولون: (ما كنت وكيف تكون) إذا أفادوا معنى (مع)([4])، وقدر سيبويه الفعل المحذوف من لفظ الكون وجعله ماضياً مع (ما) ومضارعاً مع (كيف) فالأصل عنده (ما كنت وزيداً وكيف تكون وزيداً؟) فينصب بعد (ما) الاستفهام و(كيف) بفعل مضمر بعض العرب، أي نصب بعض العرب المفعول معه بعد (ما وكيف) الاستفهاميتين وجعل النحاة النصب بفعل مقدر من لفظ كون([5])، نلحظ مما تقدم حيث إن أسماء الاستفهام التي تدل على غير العاقل والحال يجيزون فيها النصب بشرط إذا جاء بعدها فعل ناقص لم يستوف خبره.

خامسا: علة الجواز

ذهب سيبويه بقوله: (لمَّا لم يكن حرفاً يتصرَّف للإعراب وكان ما قبلها ساكناً فهو ليس بحرف إعراب)([6])، وفسر أبو اسحاق الزجاج ذلك بقوله: (ما لم يكن حرف إعراب جاز إدخالُ الهاء فإن كان حرف إعراب لم يجز)([7])، فهاء الوقف تتبع المعرب وذلك بسبب حركة المعرب، تختلف وتتغير حسب طبيعة الجملة، فدخولها على (كيف، لعل، ليت) لبيان حركة الوقف، أي جواز دخول

[1] الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الشافعي (:1998 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية: ج1، ص497.

[2] ينظر: الخوارزمي، القاسم بن الحسين ((1990: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، ط1، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي: ج1، ص414.

[3] الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الشافعي (:1998 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية: ج1، ص496.

[4] ـ ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (2007): شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ط1، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة: ج3، ص154.

[5] ينظر: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (:2008 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط1، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ج2، ص213.

[6] سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988): كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج4، ص119.

[7] العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج3، ص1576.

الهاء بمعنى كل حرف متحرك ليست حركته إعرابية جواز عليه الوقف بالهاء نحو: (ليته يكتب الدرسَ، أنَّه طالبٌ مجتهدٌ) فحكمها تلحق أواخر الكلمة لوضوح الحركة وبيانها عند الوقف، فالوقف بمعنى قطع الصوت في لفظ متقارب، وقال أبو علي الفارسي: (تزداد الهاء في الوقف، فإذا أدرجت سقطت)([1])، ويفسرها المبرد (إنَّما تلحق الهاء للوقف ويخرجها من حروف الزيادة)([2]) وابن عصفور وابن جني (زيادتها لبيان الحركة)([3])، فالهاء حرف مهمل وهي (هاء) السكت وتلحق بعد حركة البناء لا تشبه الإعراب نحو: هوه وهيه وماليه وله، وتلحق أيضاً بعد ألف الندبة نحو: (وازيداه) ولا تثبت وصلاً، ولا يجوز أن تزداد هذه (الهاء) بعد حركة الإعراب؛ لأنَّ الإعراب لا يقتضي حركة ألا تراه ينتقل فيكون رفعا ونصبا وجرا، فلما لم تتعين حركة الإعراب لم يلزم المحافظة عليها ولما تعينت حركة البناء ولزمت طريقة واحدة لزموا المحافظة على لفظها فألحقوا الهاء بعد حركة البناء فقالوا (أيْنَه، كَيْفَه، ليته)([4])، نلحظ مما تقدم عند دخول حرف الهاء على الأحرف المشبه بالفعل تتغير حركته وتكون ضمير متصل في محل نصب اسم أحد الحروف المشبه بالفعل عند إلحاقها يكون حكمها بيان الحركة الإعرابية.

ذهب سيبويه بقوله: (فهذا لا يكون إلاَّ مستأنفاً غير محمول على ما حمل عليه ذاك فهذا يقوِّي ابتداء (إنَّ) في الأوَّل)([5])، وفسر أبو جعفر النحاس ذلك بقوله: (إنَّما لم يجز في (أنَّ) ههنا إلا الكسر لأنَّ بعدها اللام التأكيد كما في قوله تعالى: (إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ)[العاديات: 11][6] تدخل لام الابتداء بعد إنَّ المكسورة وتسمى اللام المزحلقة نحو: إنَّ زيداً لقائمٍ، فزحلقوا اللام دون أن لئلا يتقدم معمولها عليها، لم يجز القول نحو: إنَّ لزيداً قائم، لا يجوز اجتماع تأكيدين معا لذلك

---

[1] الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (:1999 التكملة، ط2، تحقيق ودراسة: د .كاظم بحر المرجان، بيروت: عالم الكتب العلمية: ص242.

[2] المبرد أبي العباس محمد بن يزيد (1994): المقتضب، ط3، التحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة: وزارة الأوقاف: ج1، ص198.

[3] ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي أبو الحسن (:1996 الممتع الكبير في التصريف، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، ص217، ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (:2000 سر صناعة الإعراب، ط1، التحقيق: حسن الهنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية: ج2، ص563.

[4] المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (:1992 الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، المحقق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية: ص152.

[5] سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988): كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج3، ص95.

[6] العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج2، ص847.

زحلقت للخبر، لئلا يحول ماله صدر الكلام يبين العامل والمعمول([1])، إذا أريد المبالغة في التأكيد جيء مع إنَّ المكسورة بلام الابتداء وفرقوا بينهما كراهية الجمع بين الأداتين بمعنى واحد فأدخلوا اللام على خبرها([2]).

فدخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) لكونها مكسورة للابتداء وتعتبر اللام مؤكدة وحق هذه اللام أن تقع في بداية الكلام لكن لا يمكن اجتماع أداتين دلالتهما على التوكيد لذلك زحلقت اللام لخبر (إنَّ)([3])، وقال ابن الجوزي: (قرئت بالكسرة (إنَّ) لأجل اللام في آية ولولا اللام لفتحت (أنَّ) وكان دخولها على خبر حرف مشبه بالفعل([4])، فلو لم يكن في سياق آية اللام لكان الفتح أوجب من الكسر والتقدير يصبح (أنَّ ربهم)، لكن لأنَّ (أنَّ) ثقيلة في اللفظ أو كانت بمنزلة اسم فتكون مفتوحة ولكن كسرت الهمزة بسبب اتصال خبرها بلام توكيد وكانت (إنَّ) ابتدائية، وقد قرأ الجمهور بكسر الهمزة يعتبر استئناف أخبار([5])، فهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام لأنَّ لها صدر الكلام لكن لما كانت اللام للتأكيد وأن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام إلى الخبر[(6)].

سادسا: علة الاختصار

ذهب سيبويه بقوله: (أنَّه كلَّما ازداد التغيير كان الحذف ألزم إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد نحو إلزامهم حذف هاء طلحة)([7])، وفسر أبو العباس المبرد ذلك بقوله: (إن حذف هاء

---

[1] ـ الدمياطي، محمد بن محمد البديري (2004): المشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة في علم العربية، ط1، التحقيق: يحيى مراد، بيروت: دار الكتب العلمية: ص94.

[2] ـ أبن ناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (:(2000 شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط1، المحقق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية: ص122.

[3] ابن يعيش، العلامة موفق الدين يعيش بن علي (2001): شرح المفصل، ط1، المحقق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية: ج 4، ص532.

[4] الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (1422هـ): زاد المسير في علم التفسير، ط1، المحقق: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار الكتاب العربي: ج 9، ص211.

[5] الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي البصري ((1990: معاني القرآن للأخفش، ط1، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي: ج 2، ص542.

[6] الهمداني، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (1980): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط20، التحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث: ج1، ص363.

[7] سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988): كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج3، ص262.

طلحة يعني في باب الترخيم)[1]، وتحذف هذه (الهاء) التي للتأنيث في كلمة طلحة، عند النسب فتقول: طَلْحِي[2]، وكذلك عند النداء (طلحة) رخمت فتقول: يا طلحَ ويا طلحُ، بفتح وبضم المنادى المرخم وعند الوقف على المرخم يحذف التاء، فالغالب تلحقه (هاء) الساكنة فتقول (يا طلحهْ)، وسماها سيبويه بـ(هاء) السكت[3]، فعند ترخيم كلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيئا آخر من الخارج[4]، فسيبويه يرجح النداء بالترخيم بحذف الحرف الأخير وهو هاء التأنيث أكثر من ندائه دون ترخيم أي (يا طلحة)، فالحذف اختصاراً للكلام واللفظ[5] وفتح الحرف الأخير بعد الحذف يعني نقل حركة من حرف المحذوف إلى حرف قبله، حيث إنَّ الاسم الذي آخرهُ هاء التأنيث مثل (طلحة) ينادى (يا طلحَ) حيث تحذف الهاء وتفتح حرف الحاء من الاسم[6]، فالتاء التي حذفت من الاسم (طلحة) حذفت لبيان الحركة[7]، وقال ابن مالك: (لا يستغنى غالباً في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها)[8].

سابعا: علة التخفيف

ذهب سيبويه بقوله: (إلى جواز التخفيف في النفي)[9]، وفسر إسماعيل الوراق ذلك بقوله: (يعني بالتخفيف إذا أضاف إذا قال: (لا غلامَ لك) فحذف التنوين وهو يريده؛ لأنَّه لو لم يرده

[1] العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج3، ص1053.

[2] المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد (1994): المقتضب، ط3، التحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة: وزارة الأوقاف: ج3، ص160.

[3] المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (:2008 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط1، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي: ج2، ص1129 .1130.

[4] الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (1996): شرح الرضيّ على الكافية، ط2، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي: دار الكتب الوطنية: ج1، ص399.

[5] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي (1990): شرح التسهيل، ط1، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوى المختون: دار هجر: ج3، ص428.

[6] الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (1996): شرح الرضيّ على الكافية، ط2، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي: دار الكتب الوطنية: ج1، ص398.

[7] الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الشافعي (:1998 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية: ج3، ص65.

[8] ينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي (1990): شرح التسهيل، ط1، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوى المختون، دار هجر: ج 3، ص428.

[9] سيبويه، ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988): كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج2، ص209.

لصار معرفة و(لا) لا يقع على معرفة)([1]). ويرى أبو إسحاق الزجاج والسيرافي أن الفتحة (لا غلامَ) وشبهه فتحة إعراب وإن التنوين حذف منه تخفيفاً وشبهه بالمركب وهو مذهب سيبويه([2])، وإنَّما ترك التنوين في معمولها؛ لأنَّها جعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر، فأول المبرد ذلك بأنها نصبته أولاً لكنه بُني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء([3])، زعم الخليل أنَّ التنوين إنَّما ذهبت للإضافة([4])، وفي المثال (لا غلامَ لك) حين قدَّرت اسم (لا) مضافاً أصبحت حركته حركة إعراب وأنْ قدَّرتهُ منفصلاً أصبحت حركته حركة بناء، لذلك لا أثر للإضافة هنا غير حذف التنوين منه وهو أثر البناء فيصبح لفظ الإعراب، ولفظ البناء فيه سواء([5])، أعلم أنَّ التنوين يقع من المنفي فبهذا الموضع إذا قلت: لا غلامَ لك، كما يقع من المضاف إلى اسم إذا قلت: لا مثل زيد([6]) نلحظ مما تقدم حيث يجوز تخفيف التنوين في حالة النفي، أي تخفيف في اسم (لا) فيصبح اسمها مفردا مبنيا في محل نصب، ويحذف التنوين من اسم (لا) لتركبه معها وتكون حركته الفتحة لمناسبة النصب.

ثامنا: علة الاستغناء

ذهب سيبويه بقوله: (أنَّه ربما استغنى عن الفعل في هذا الباب فلم يستعمل، فذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون: فانطرد ولا فاطَّرد)([7])، وفسر الأخفش الأوسط ذلك بقوله: (كما استغْنَوا بـ (تَرَكَ) عَنْ (وَدَعَ) يعني أنَّهم استغنوا عن لفظِهِ بلفظ غيره إذ كان في معناه)([8]) الاستغناء بصورة

---

[1] العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج2، ص668.

[2] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي (1990): شرح التسهيل، ط1، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوى المختون: دار هجر، ج2، ص58.

[3] الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (1996): شرح الرضيّ على الكافية، ط2، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي: دار الكتب الوطنية: ج2، ص156.

[4] ـ السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبي سعيد (:2008 شرح كتاب سيبويه، ط1، التحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية: ج3، ص17.

[5] ينظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين (:1989 أمالي ابن الحاجب، ط1، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، بيروت: دار الجيل: ج2، ص415.

[6] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي (ت672هـ)، (1410هـ ـ 1990م): شرح التسهيل، الطبعة الأولى، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوى المختون، الناشر: هجر: 2 /59.

[7] سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ((1988: كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج4، ص47.

[8] العيوني، سليمان بن عبد العزيز (:2021 حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج3، ص1508.

عامة عند العرب تستغني بكلمة عن كلمة أو اكثر عن طريق تغيير في صورتها أو حذف بعضها أو الاستغناء بلفظ ليست من اشتقاقهُ مع وضوح ووجود قرينة له، فالغاية منه طلباً للخفة واختصار كلام واستحساناً فيه([1])، قال سيبويه: وأعلم أنَّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة، فمن ذلك استغناؤهم بترك عن ودع وذر، فأما قراءة بعضهم: (ما ودعك ربك وما قلى) فهي لغة شاذة)([2])، وقال أبو حيان: العرب تستغني ببعض الألفاظ عن بعض ألا ترى استغناءهم بترك وتارك عن وذر واذر([3])، فالتاء انفعل يجيء للمطاوعة وقد قالوا: طردتُه فذهب استغنى به عن انطرد([4])، فالاستغناء عن ماضي (يدع) الذي هو (ودع) بترك لأنَّه في معناه ([5]).

تاسعا: علة الفرق

ذهب سيبويه بقوله: (عن الخليل إنَّما لا تعمل فيما بعدها كما كان نظيرُ (إنَّ) من الفعل ما يعمل)([6])، وفسر أبو إسحاق الزجاج ذلك بقوله: (أنَّ الفرق بين (إنَّ) و(إنَّما) أنَّ (إنَّما) يجيء لتحقير الخبر، وقال سيبويه: (إنَّما سرتُ حتى أدْخَلها) إذا كُنتَ مُحقِّراً سيرك)([7])، فإنما حكمها حكمُ إنَّ تفتحها في الموضع الذي تفتح فيه (أنَّ) وتكسرها في الموضع الذي تكسر فيه (إنَّ)، و(ما) كافة لها عن العمل يقع بعدها جملة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ومعناها التقليل ([8])، وقال ابن يعيش: (تفيد معنى التقليل فإذا قلت: (إنَّما زيدُ بزاز) فأنتَ تقلل أمره وذلك أنَّك تسلبه ما يدعى

---

[1] ابن السراج، محمد بن السري بن سهل النحوي (1987): الأصول في النحو، ط1، المحقق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة: ج3، ص126.

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان :(1913) الخصائص، ط4، المحقق: محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: ج1، ص267.

[3] ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1983): الأشباه والنظائر، ط1، المحقق: عبد الإله نبهان، بيروت: دار الكتب العلمية: ج1، ص60.

[4] ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (1987): الأصول في النحو، ط1، المحقق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة: ج3، ص126.

[5] الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج 1419)هـ:(موت الألفاظ في العربية، ط29، مكة: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: ص.443

[6] سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988): كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج2، ص98.

[7] العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج2، ص572.

[8] ابن يعيش، العلامة موفق الدين يعيش بن علي (2001): شرح المفصل، ط1، المحقق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية: ج1، ص522.

عليه غير البز)([1])، فإنَّما لها معنيان، الأوَّل: الاقتصار على الشيء نحو: إنَّما هو كريم، والثاني: تحقير الشيء نحو: إنَّما سرت حتى أدخلها؛ لأنَّه لم يعتد بسيره يسرا فصار بمنزلة المنفي لأنَّك لم تجعل اليسر مؤدياً إلى الدخول([2])، نلحظ مما تقدم دخول حرف زائد للتوكيد على حرف مشبه بالفعل يكفه عن العمل وتسمى كافة ومكفوفة ولربما تكون (ما) ملغاة أي تكون (إنَّ) عاملة عملها في الجملة، أي بمعنى إذا كنت محقراً سيرك الذي أدى إلى الدخول.

عاشرا: علة التشبيه

ذهب سيبويه بقوله: (سألت الخليل عن قولهم (أيَّتُهُنَ فُلانة) و(أيَّهُنَ فُلانة)؟ فقال: فإذا قلت: (أيَّتُهُنَ) فإنَّك أردت تُؤنث الاسم)([3])، وفسر المبرد ذلك بقوله: (لأنَّ (أيًّا) لما أَعرب أشبه الأسماء المتمكنة فأنَّث وثنَّى وجمع، وإنَّما أقر في التثنية والجمع على صورة واحدة لأنَّه يستفهم به فأشبه من وما يستفهم به)([4])، فجاز في (أيٌّ) التثنية والجمع لأنَّها تضاف وتفرد ويلحقها التنوين بدلا من الإضافة فـ (أيًّا) يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحد وللمؤنث على لفظ المذكر وكذلك التثنية؛ لأنَّها بمنزلة (من، ما) لأنَّهما في جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد ([5])، وقال أبو سعيد: (الاسم المذكر الذي يقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد أدخلوا عليه علامة التأنيث إذا أوقعوا على المؤنث توكيدا لتأنيثها ومن ذلك ما ذكره الخليل (أيتُهنَّ)([6])، وقد تؤنث وتثنى وتجمع نحو (أيَّة وأيان وأيَّتان وأيَّون وأيَّات) وهي معربة مطلقاً سواء أضيفت أو لم تضف ذكر صدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل والأخفش والزجاج وإليه أشار الناظم بقوله: (وبعضهم أعرب مطلقاً)([7])،

---

[1] . ابن يعيش، العلامة موفق الدين يعيش بن علي (2001): شرح المفصل، ط1، المحقق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية: ج8، ص56.

[2] الأعلم الشنتمري، أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (1999): النكت في تفسير كتاب سيبويه، ط1، التحقيق: رشيد بلحبيب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة: ج3، ص319.

[3] سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988): كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج2، ص293.

[4] العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج2، ص753.

[5] المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد (1994): المقتضب، ط3، التحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة: وزارة الأوقاف: ج2، ص302.

[6] السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبي سعيد (2008): شرح كتاب سيبويه، ط1، التحقيق: احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية: ج3، ص171.

[7] . الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ (2000): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، بيروت: دار الكتب العلمية: ج1، ص158. 159.

وبعض العرب إذا أراد التأنيث قال (أية) نحو قولك: (جاءتني أيَّتَهُنَّ في الدار) و(ضربتُ أيَّتهما في الدار)[1].

حادي عشر: علة الوجوب

ذهب سيبويه بقوله: (ويدُلكَّ على (حتى) أنَّها حرف من حروف الابتداء أنَّك تقول: (حتى إنَّه يفعل ذاك)[2]، وفسر أبو علي الفارسي ذلك بقوله: (إذا كانت (حتى) الجارة للاسم لوجب أنْ تفتح (أن) بعدها؛ لأنَّ تلك لا تدخل إلَّا على اسم وأنْ مع صلته اسم)[3]، فإذا وقعت أن بعد (حتى) فإن كانت الجارة أو العاطفة لم تكن إلا المفتوحة نحو (عرفتُ أمورك حتى أنَّك صالحٌ)، أي حتى صلاحك؛ لأنَّ (حتى) في العطف لا يكون ما بعدها إلا من جنس ما قبلها والصلاح من جملة الأمور، وفي الجارة نحو (عجبتُ من أحوالك حتى أنَّك تفاخرني)[4]، وإذا قدرنا (حتى) عاطفة يفتح ما بعدها وجوباً، وإذا قدرناها جارة فتح ما بعدها؛ لأنَّها لا تدخل إلا على المفرد (حتى) من خواص الاسم يعني مثل (باء الجر تجر ما بعدها ولا يكون ما بعدها جملة بل لابد أن يكون مفرداً، فأن قدرت (حتى) جارة فـ(أنَّ) في موضع جر بها والتقدير على الجر (عرفتُ أمورك إلى فضلك) وإن قدرتها عاطفة فـ(أنَّ) في موضع نصب والتقدير (عرفتُ أمورك وفضلك) أمَّا فتحها في الجر فلدخول الجار عليها، وإمَّا فتحها في النصب فلفظها على المفعول[5].

الخاتمة:

يمكن القول إنَّ آليات التفسير النحوي في التعليل من الوسائل المهمة التي يستعين بها الباحث للكشف عن العلل النحوية، لقد تعمقنا كثيراً في أعماق كتب اللغة العربية وبالخصوص

---

[1] ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الاشبيلي أبو الحسن (1980): شرح جمل الزجاجي، ط1، المحقق: د. صاحب أبو جناح، بيروت: دار الكتب العلمية: ج 1، ص176.

[2] سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988): كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ: ج 3، ص14

[3] العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، مكة: دار طيبة الخضراء: ج3، ص776.

[4] ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (:2008 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط1، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص332 وينظر: ابن يعيش، العلامة موفق الدين يعيش بن علي (2001): شرح المفصل، ط1، المحقق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية: ج4، ص531.

[5] الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ (2000): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، بيروت: دار الكتب العلمية: ج1، ص308.

النحوية، فوجدنا ثمرة دراستنا بين تلك العلل، على الرغم كانت فترة الدراسة متعبة وجميلة في الوقت نفسه، فوجدنا من خلال هذه الفترة العلمية في حواشي كتاب سيبويه عدة نتائج وأبرزها:

1 ـ اهتم سيبويه بالتعليل النحوي وذلك للصلة الوثيقة بين العلة والنحو، فالنحو يحتاج إلى الحكم لبناء قواعده النحوية نحو تعليل سيبويه بوجوب فتح همزة (إنَّ) إذا سبقت (حتى) الجارة أو العاطفة.

2 ـ اهتم أصحاب الحواشي بالتعليل في التفسير النحوي نحو ما ذكره أبو إسحاق الزجاجي من علة الفرق بأنَّ الفرق بين (إنَّ وإنَّما) يجيء لتفسير الخبر.

3 ـ العلة هي السبب في رفع الفعل المضارع (يدرسون)، تجرده من الناصب والجازم ويرفع بثبوت النون لأنَّه من الأفعال الخمسة.

4 ـ التعليل من أهم الصفات التي أختص بها النحو العربي دون غيره، فالمواضع والمسائل النحوية تبنى على التعليل.

5 ـ التعليل النحوي يعتبر أحد أسس التي أسست للدرس النحوي القديم، يعتمد على طريقة النحويين في توصيف اللغة العربية واستنباط قضايا مخفية بالتعليل النحوي.

6 ـ النحويون الأوائل قدموا جهداً واسعا وكبيراً في سبيل الحفاظ على لغتهم وأصالة القواعد النحوية.

التوصيات:

- الاعتماد على اللغة العربية في التفسير النحوي بجميع فروعها وأهمها: النحو واللغة.
- على الباحث من خلال قراءة التفسير النحوي أنَّه يكون عالماً بالمسائل النحوية (التعليل) أو العلة النحوية، وملماً بالمادة العلمية.
- على الباحثين ذوي الأقلام الجادة العناية في المادة العلمية وزيادة الاهتمام بدراسة التفسير النحوي.
- الاهتمام بدراسة الكتب النحوية واللغوية وأيضاُ المعاجم القديمة وخاصة تلك الكتب التي لم تحظ بدراسات وافية.
- على الباحث الكشف عن أثر علم النحو في شكل علم التفسير عموماً عند علمائنا الأقدمين خاصة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا. القرآن الكريم.

ثانيا. الكتب:

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان (1913م): الخصائص، ط4، المحقق: محمد علي النجار (ت ١٣٨٥هـ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (2000): سر صناعة الإعراب، ط، التحقيق: حسن الهنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية.

3. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (1989): أمالي ابن الحاجب، ط1، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، بيروت: دار الجيل.

4. ابن الخباز، أحمد بن الحسين :(2007) توجيه اللمع، ط2، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

5 . ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد (1972): المرتجل (في شرح الجمل)، ط1، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق: دار الفضيلة.

6. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ((1987: الأصول في النحو، ط1، المحقق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

7 ـ ابن الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997): حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط1، التحقيق: طه عبد الرؤف سعد، بيروت: دار الكتب العلمية.

8 ـ ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الاشبيلي ابو الحسن (1980): شرح جمل الزجاجي، ط1، المحقق: د. صاحب ابو جناح، بيروت دار الكتب العلمية.

9 ـ ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي أبو الحسن (1996): الممتع الكبير في التصريف، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

10 ـ ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (1979): مقاييس اللغة، ط1، التحقيق: عبدالسلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر.

11 ـ ابن كمال، شمس الدين بن احمد بن سليمان (2002): أسرار النحو، ط2، بيروت: دار الفكر.

12. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي (1990): شرح التسهيل، ط1، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوى المختون، دار هجر.

13 ـ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين الأنصاري محمد بن مكرم بن علي (١٤١٤هـ): لسان العرب، ط3، التحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، بيروت: دار صادر.

14 ـ ابن هشام الانصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (2008): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط1، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

15 ـ ابن هشام الانصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين (1985): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط6، التحقيق: محمد محيي الدين عبد حميد، بيروت: المكتبة العصرية.

16 ـ أبن ناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (2000): شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط1، المحقق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.

17. ابن يعيش، العلامة موفق الدين يعيش بن علي (2001): شرح المفصل، ط1، المحقق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.

18 ـ الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي البصري (1990): معانى القرآن للأخفش، ط1، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي.

19 ـ الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ (2000): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، بيروت: دار الكتب العلمية.

20 ـ الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (1996): شرح الرضيّ على الكافية، ط2، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي: دار الكتب الوطنية.

21 ـ الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الشافعي (:1998 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

22. الأعلم الشنتمري، أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (1999): النكت في تفسير كتاب سيبويه، ط1، التحقيق: رشيد بلحبيب، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

23 ـ بباتي، عزيزة فوال (1992): معجم المفصل في النحو، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

24 ـ الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (١٤٢٢هـ): زاد المسير في علم التفسير، ط1، المحقق: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار الكتاب العربي.

25 ـ حمودي، هادي حسن (2012): اساليب التعبير عند الخليل، بيروت: دار الكتب العلمية.

26 ـ الخوارزمي، القاسم بن الحسين (1990): شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، ط1، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

27 ـ الدمياطي، محمد بن محمد البديري (2004): المشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة في علم العربية، ط1، التحقيق: يحيى مراد، بيروت: دار الكتب العلمية.

28 ـ الزجاج، ابي القاسم (1979): الايضاح في علل النحو، ط3، المحقق: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس.

29 ـ السامرائي، فاضل صالح (2000): معاني النحو، ط1، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

30 ـ سليمان، ابن كمال احمد (2002): أسرار النحو، ط1، تحقيق: احمد حسن حامد، عمان: دار الفكر.

31. سيبويه، ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988): كتاب سيبويه، ط3، التحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار التاريخ.

32 ـ السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبي سعيد (2008): شرح كتاب سيبويه، ط1، التحقيق: احمد حسن مهدلي و علي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية.

33 ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1983): الأشباه والنظائر، ط1، المحقق: عبد الإله نبهان، بيروت: دار الكتب العلمية.

34 ـ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (1989): الاقتراح، ط1، حققه: د. محمود فجال، دمشق: دار القلم.

35. شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام ضيف: المدارس النحوية، ط7، القاهرة: دار المعارف.

36 ـ الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (١٤١٩هـ): موت الألفاظ في العربية، ط29، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

37. العيوني، سليمان بن عبد العزيز (2021): حواشي كتاب سيبويه، ط1، السعودية، الناشر: دار طيبة الخضراء.

38 ـ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1999): التكملة، ط2، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، بيروت: عالم الكتب العلمية.

39. المبرد أبي العباس محمد بن يزيد (1994): المقتضب، ط3، التحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة: وزارة الأوقاف.

40 . المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (2008): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط1، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي.

41 ـ المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (1992): الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، المحقق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية.

42 ـ ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي (2007): شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ط1، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

43 ـ الهمداني، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي (1980): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط20، التحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث.